

## الجمعية العامة

### الدورة الرابعة والخمسون



## الجلسة العامة ٨٤

الجمعة، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في البت  
في مشروع القرار A/54/L.58.

تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في  
الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة  
A/54/671.

أود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع  
القرار A/54/L.58، أصبحت البلدان التالية مقدمة  
له: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل  
وبوليفيا وبيلاروس وجزر مارشال وجمهورية تنزانيا  
المتحدة وساموا والسلفادور وسيشيل وغيانا  
وكولومبيا ومالي ومدغشقر ومصر وموريشيوس  
وهايتي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع  
القرار A/54/L.58؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.58 (القرار  
١٨٩/٥٤).

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس  
السيد موريل (سيشيل).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٢٠ و ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(و) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم  
والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة  
بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مشروع القرار A/54/L.58

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/671)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.47/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٩٠/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر الذي يرغب في الكلام في نقطة نظامية.

السيد ساي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أجري تصويبا واحدا وهو أن الجزائر قد انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تحيط الأمانة العامة علما بذلك التصويب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الدول الأعضاء لتأييدها القيم للقرار الذي اعتمدت. وإن مشاركتها البناءة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع النص مكنت من اعتماده اليوم بتوافق الآراء للمرة الأولى منذ إدراج هذا البند في جدول الأعمال في ١٩٧٣.

إن التعاون فيما بين الدول الأعضاء، والشفافية في المعلومات، وتبادل وجهات النظر بانفتاح بين الأطراف المعنية من الأمور الأساسية فعلا في تحقيق حلول مقبولة بشكل تبادلي لمسألة إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لمقدمي هذا القرار، وأطلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها، وبخاصة عن طريق لجان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعنية لتعزيز تنفيذ القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٠ من جدول الأعمال.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

مشروع قرار (A/54/L.47/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة الـ ٧٢ المؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/54/L.47/Rev.1.

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المقدمين ومثلما اتفق عليه خلال المشاورات غير الرسمية بشأن الوثيقة A/54/L.47/Rev.1، أود أن أجري التصويب الشفوي التالي: الفقرة الرابعة من الديباجة ينبغي أن تتبع الفقرة الخامسة من الديباجة، للحفاظ على الترتيب الزمني المتسق لجميع الاتفاقيات ذات الصلة المذكورة في النص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبنت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.47/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا.

وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مقدمة له: ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وبوروندي وبوليفيا ورومانيا وكرواتيا وكولومبيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.47/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا؟

## تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

مشروع القرار (A/54/L.71)

رابعاً، عند نهاية الفقرة ٩ من المنطوق، ينبغي إضافة الكلمات التالية: "في المرفق الثاني بتقريره المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال في ١٩٩٨".

خامساً، في الفقرة ١٩ من المنطوق، ينبغي حذف عبارة "عن التقدم المحرز".

بند جدول الأعمال "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" يطرح أمامنا مجالاً من المعاناة الإنسانية الهائلة. إن حوالي ثلث دول العالم مبتلية إلى حد ما، بملايين من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وذخائر المدفعية غير المنفجرة. والغرض من مشروع القرار هذا هو المساعدة على خفض عدد ضحايا الألغام بتعزيز التعاون الدولي في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام. وهو يستهدف دعم وتيسير عمل الأمم المتحدة وجميع القطاعات الأخرى المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام ميدانياً، سواء كانت في إزالة الألغام، أو مساعدة الضحايا، أو التوعية بالألغام أو أية إجراءات أخرى تتعلق بالألغام. ومشروع القرار يؤكد مرة أخرى على أهمية دور الأمم المتحدة في التنسيق الفعال للأنشطة المتعلقة بالألغام، فضلاً عن دور دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة كنقطة ارتكاز للإجراءات المتعلقة بالألغام في داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشجع الأمين العام على أن يمضي في وضع استراتيجية شاملة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، ويشدد على أهمية استحداث نظام إدارة معلومات شامل للإجراءات المتعلقة بالألغام.

لقد وقعت تطورات هامة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٩٩٩، يظهر كثير منها في مشروع القرار. ويلاحظ مشروع القرار نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩، والاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو في أيار/ مايو ١٩٩٩، حيث اتخذت تدابير لتحقيق جملة أمور من بينها تقديم المساعدات من أجل إزالة الألغام، وتأهيل ضحايا الألغام أو إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، ومن أجل برامج التوعية بالألغام.

يرحب مشروع القرار بمراكز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام المنشأة فعلاً تحت رعاية الأمم المتحدة، وأيضاً بإنشاء صناديق استئمانيّة دولية لتقديم المساعدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العادية الثامنة والخمسين، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

الآن، أعطي الكلمة لممثلة فنلندا لتعرض مشروع القرار A/54/L.71.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وجميع مقدمي مشروع القرار الآخرين، مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الوارد في الوثيقة A/54/L.71. منذ نشر مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام"، انضمت البلدان التالية لمقدمي مشروع القرار: أنغولا، تايلند، جنوب أفريقيا، سيراليون، كولومبيا، مالطة، موزامبيق.

ولكي نجعل النص متفقاً مع النسخة التي اعتُمدت في المفاوضات والمقدمة إلى الأمانة العامة، اسمحوا لي بإدخال التصويبات الشفوية التالية:

أولاً، في الفقرة الأولى من الديباجة، ينبغي ذكر عناوين القرارات. بعد "١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧" ينبغي إضافة عبارة "بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام"؛ وأيضاً بعد عبارة "١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨" ينبغي إضافة عبارة "بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام".

ثانياً، في السطر السادس من الفقرة العاشرة من ديباجة المشروع [من النص الانكليزي]، ينبغي إضافة كلمة "and" بعد الفاصلة، وفي السطر الأخير، تضاف كلمة "for" بعد كلمة "and".

ثالثاً، في الفقرة ٢ من المنطوق، السطر ٤، [النص الانكليزي] ينبغي أن تضاف كلمة "and" بعد الفاصلة، وينبغي أن تحل كلمة "these" محل كلمة "those".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٢ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه بعد إجراء المشاورات اللازمة، قد يرجأ النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرننا في البند ٦٢ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع القرار (A/54/L.70)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/54/L.72/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكاميرون لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1.

السيد بليغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): قبل بضعة أيام، وجهت انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة الطارئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والصومال. واليوم، أتشرف بالدعوة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى السودان. وفي

في الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام وبالألغام. ويرحب أيضا بالبداء بإعادة النظر في المعايير الدولية لإزالة الألغام ووضع مبادئ توجيهية لاستخدام الكلاب المدربة على اكتشاف الألغام والمعدات الميكانيكية المخصصة لإزالة الألغام. ويجري التركيز بشكل كبير في مشروع القرار على مساعدة الضحايا، وكذلك على الحاجة إلى برامج التوعية بالألغام المناسبة للجنسين ولمختلف الأعمار والتأهيل فيما يتعلق بالأطفال.

لقد كانت المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا مطولة، ونحن نأمل أن تؤدي النتيجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي منحت تأييدها خلال المفاوضات، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/54/L.71، أصبحت السنغال من بين مقدميه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.71 بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.71 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.71 بصيغته المصححة شفويا (القرار ١٩١/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنلندا للكلام في نقطة نظام.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يبدو أن هناك بعض سوء الفهم بشأن مقدمي القرار ١٩١/٥٤، الذي اعتمدتوا.

أود أن أبلغ الجمعية بأن أندورا وقعت في الوقت المناسب لتصبح من بين مقدمي مشروع القرار. ولهذا، ينبغي أن تضاف أندورا بوصفها من بين مقدمي مشروع القرار.

المنظمات الإنسانية بغية إظهار تضامن المجتمع الدولي الكامل مع شعب السودان.

وأخيراً، يعرب عن الرغبة في إنهاء المأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوداني بأسرع ما يمكن. ولذلك يدعو إلى التوصل إلى تسوية مبكرة للصراع في السودان ويشيد بالعمل الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية وبالمبادرة التي تضطلع بها مصر والجماهيرية العربية الليبية في هذا الصدد.

ذلك هو المضمون الأساسي لمشروع القرار المعروض على الجمعية الآن. وكما ذكرت سابقاً، كانت هناك مشاورات مكثفة بشأن مشروع القرار هذا، بمشاركة فعالة من مجتمع المانحين.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، مما سيكون له أثر إيجابي على سير عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية في السودان وعلى جهود جميع الأطراف لتسوية الصراع بصورة سريعة وسلمية. ولكن، فوق ذلك كله فإن موظفي الأمم المتحدة في السودان يشعرون بالتشجيع جراء هذا الدعم من قبل المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/54/L.70: بنغلاديش، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وغابون، وغينيا - بيساو، وكوستاريكا، وليتوانيا، وليختنشتاين.

وأصبحت الهند من مقدمي مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.70، المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، بصيغته المنقحة شفويًا أثناء الجلسة العامة الـ ٨٠.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جين يونغجيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): كما

هذا السياق، أود، باسم مجموعة الدول الأفريقية، أن أعرض مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان"، في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال.

بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى السودان من خلال عملية شريان الحياة للسودان، نحث المجتمع الدولي على مواصلة مشاركته الفعالة التي نقدرها تقديراً كبيراً في جهود التعمير والتأهيل في السودان. وقد كان مشروع القرار موضع مشاورات مكثفة وحظي بموافقة مجتمع المانحين، الذي مثله الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، ومصر، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأود، باسم المجموعة الأفريقية، أن أتقدم بالشكر إليها وإلى جميع الأطراف الأخرى التي شاركت في المشاورات، على إسهامها الإيجابي وعلى تزويدها السودان بالمساعدة، التي نقدرها تقديراً عظيماً.

ومشروع القرار يماثل إلى حد كبير القرار ١/٥٣ سين، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛ وهو، إلى حد ما، نسخة مستكملة وموسعة لذلك القرار. فهو يعرب عن تقدير الجمعية لمجتمع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، على إسهاماتها المتعددة الجوانب، ويعترف مع التقدير بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة في توصيل الإمدادات إلى المناطق المتضررة.

ويؤكد الحاجة إلى تشغيل وإدارة عملية شريان الحياة للسودان على نحو فعال يضمن شفافيتها، مع مشاركة وتعاون حكومة السودان بصورة كاملة، والامتثال لمبادئ الحياد وعدم التحيز، وفي إطار مبادئ السيادة الوطنية والإقليمية للسودان.

ويهيب بجميع الجهات المانحة، والمجتمع الدولي بأكمله لزيادة مساعداتها المتعددة الجوانب، نظراً لاحتياجات السودان الضخمة في مجالات الرعاية الصحية، والبنية التحتية في المجال الاجتماعي ومجال الاتصالات، وفي مكافحة الأوبئة، وفيما يتعلق بدعم برامج إصلاح البنية التحتية وإعادة إدماج السكان.

ويؤكد حتمية كفالة سلامة وأمن موظفي الشؤون الإنسانية وضرورة أن تيسر جميع الأطراف عمل

السيد سافيدج (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انضمت الولايات المتحدة اليوم إلى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السودان.

وقد انضمامنا إلى توافق الآراء على الرغم من جوانب القصور الخطيرة وجوانب عدم الدقة التي يتسم بها القرار. وبينما نوافق على أهمية دعم قيام الأمم المتحدة بمجهود إنساني كبير في السودان، فإننا نأسف إذ أن مشروع القرار في هذه السنة لا يعكس بدقة الحالة الحقيقية التي تواجه ضحايا الحرب ومقدمي الإغاثة المنقذة للحياة.

ويقدر أن الحرب في السودان تسببت في موت حوالي ٢ مليون شخص وتشريد ٤ ملايين آخرين منذ عام ١٩٨٣. وبالإضافة إلى ذلك هناك حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يقاسون في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. والقرار المتعلق بالحالة الإنسانية في هذه السنة لا يبدأ حتى بوصف الحالة التي تواجه السودانيون الجنوبيين. فالقرار لا يصف قيام الحكومة على نحو دوري بحظر رحلات الطيران المتعلقة بالإغاثة إلى المناطق المتضررة من عمليات التشريد الواسعة النطاق للسكان. وفي غضون الأشهر الثلاثة الأخيرة، تعرضت منطقة حقول النفط في غرب أعالي النيل، بوجه خاص، لحملة من التطهير العرقي، خلفت ألاف المشردين. وفي ذات الوقت حرم حظر الطيران الذي فرضته الحكومة على عمليات الأمم المتحدة وصول الإغاثة الضرورية للغاية إلى آلاف الأشخاص الذين فقدوا منازلهم. ولهذا فقد أيدنا القيام بعمليات إغاثة إنسانية خارج مظلة الأمم المتحدة.

ولم يتطرق القرار كذلك إلى القصف الجوي المستمر الذي تقوم به الحكومة السودانية على مراكز السكان المدنيين وعمليات الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك قصف المستشفيات ذات العلامات الواضحة والمدارس. إن هذه الهجمات تنطوي على انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ولا يذكر القرار ممارسة الرق الفظيعة، التي تدعمها المليشيات الممولة من الحكومة، والتي لا تزال مستمرة على طول مناطق الحدود بين شمال وجنوب السودان، كما وصفها المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان. وعلى الرغم من تسليمنا بأن قوات المعارضة ظلت تتهم أيضا بتحويل إمدادات الإغاثة وتعويق جهود العاملين في

يدرك الأعضاء، فإن الفقرة ١٤ من مشروع القرار A/54/L.70 تنص على ما يلي:

"تتعترف بالحاجة إلى تعزيز مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة والحاجة إلى منسق أممي دائم لتمكين المكتب من تعزيز قدرته على أداء مهامه، بالتشاور مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات المناسبة في نطاق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات".

وهذه الفقرة، بصيغتها الحالية، لا ترتب أي زيادة في الميزانية البرنامجية في هذه المرحلة. وسيدرس الأمين العام الترتيبات الأمنية في الأمم المتحدة، ويعلم الجمعية العامة بها على النحو الواجب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/54/L.70 بصيغته المنقحة شفويا.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.70، كما نصح شفويا (القرار ١٩٢/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، تبت الجمعية العامة الآن بشأن مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.72/Rev.1 (القرار ٩٦/٥٤) (يا٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت أو شرحا للمواقف.

أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

من كلا جانبي الصراع، وتترتب عليها آثار سلبية خصوصا على السكان المدنيين. ولاحظت الأمم المتحدة أنه قد قتل حتى الآن نحو مليوني شخص منذ عام ١٩٨٣ وأن ما يزيد على ٤ ملايين نسمة ظلوا مشردين داخليا. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، كما لاحظنا من قبل، لم تتغير الحالة الإنسانية في السودان على نحو كاف لاعتماد هذا القرار كل سنتين، وهي خطوة نعارضها.

وقد أيدت كندا بقوة عملية السلام التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية، بما في ذلك إعلان المبادئ الصادر في عام ١٩٩٤. وقبلت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان معا إعلان المبادئ كأساس للمفاوضات. وتشيد كندا بالقرار الذي اتخذته حكومة السودان والحركة الشعبية في تموز/يوليه ١٩٩٩ بالتزامهما بعملية السلام التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية، بما في ذلك تأييدهما لإنشاء أمانة للمحادثات وتعيين مبعوث خاص لتيسير عملية السلام والتمكين من استمرار المفاوضات بين الطرفين.

وتحث كندا الطرفين على وقف عام وشامل لإطلاق النار مع وجود آلية فعالة للمراقبة كجزء من الحل التفاوضي للصراع ووفقا لإعلان المبادئ. وفي هذه الأثناء، ترحب بالقرار الذي اتخذته حكومة السودان مؤخرا لتمديد وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة أشهر أخرى لجميع مناطق العمليات العسكرية وإعلان الحركة الشعبية عن تمديد وقف إطلاق النار لأغراض المساعدة الإنسانية لنفس المدة في منطقة بحر الغزال وأجزاء من أعالي النيل. وترحب كندا بتوقيع حكومة السودان على اتفاقية أوتوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتشجعها على التصديق المبكر عليها.

وما زلنا نشعر بقلق إزاء الصعوبة التي تواجه ضمان وصول موظفي المساعدة الإنسانية على نحو كامل وآمن وغير معاق إلى جميع السكان المتضررين. وتعرب كندا عن استيائها لقتل العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في السودان في وقت سابق من هذه السنة، مما يؤكد الحاجة إلى ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين والوطنيين الآخرين. وتؤكد حكومة كندا أيضا على أهمية ضمان وصول المساعدة الإنسانية، وفي هذا السياق، ترحب بالقرار الذي اتخذته حكومة السودان بتمكين الأمم المتحدة من الوصول إلى منطقة جبال النوبة.

المجال الإنساني، فإن المعوق الرئيسي لعمليات الإغاثة الفعالة ظل متمثلا في الحكومة السودانية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمبادرة واحدة وموحدة لعملية السلام تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية. وتدعم الولايات المتحدة بقوة عملية شريان الحياة للسودان التابعة للأمم المتحدة في مهمتها الرامية إلى تخفيف المعاناة في السودان. وظلت الولايات المتحدة على نحو ثابت تمثل أكبر مانح لجهود الإغاثة في السودان. ففي عام ١٩٩٩ خصصت الولايات المتحدة أكثر من ٩٥ مليون دولار لبرامج المساعدة في السودان في مناطق الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون على السواء. وقد أسهمنا بما يقارب مبلغ ١ بليون دولار في الإغاثة المقدمة للسودان منذ إنشاء عملية شريان الحياة للسودان في عام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من مبادرات السلام العديدة التي طرحت على مر السنين، يبدو أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق السلام الدائم والعدل في السودان. وعلى الرغم من أن الأمن الغذائي والأحوال الإنسانية تبدو آخذة في التحسن في الكثير من المناطق، فإن الحالة لا تزال هشة. ومع الدورات المستمرة دائما من الحرب والجفاف والمجاعة في السودان، يجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا. وليس هذا بالوقت الذي يخفض فيه المجتمع الدولي دعمه لبرامج المساعدة في السودان، ولا الوقت الذي نقلل فيه من عزمنا على إنهاء هذه الحرب الرهيبة.

السيد فون كوفمان (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٩٦/٥٤ ياء بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان. وقد فعلنا ذلك لإظهار دعم كندا المستمر لتقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب السودان.

إلا أنه لا تزال لدينا تحفظات بأن بعض العبارات الواردة في النص وآثارها المحتملة على تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى توصيل المساعدة الإنسانية بصورة فعالة إلى جميع السكان المتضررين في السودان. ومن سوء الطالع أنه لم تؤخذ كل هذه الشواغل في الحسبان. ونتج عن ذلك قرار يتضمن عناصر غير متوازنة.

وعلى الرغم من عملية السلام الجارية، لا تزال انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان ترتكب

إن حكومة السودان وهي طرف في عملية شريان الحياة، وهي كما هو معروف اتفاقية ثلاثية بين الحكومة والأمم المتحدة وبين حركة التمرد، تعد نموذجا لم يسبق لأي دولة أخرى أن وقعت عليه من قبل. إذ أنه لأول مرة توافق حكومة السودان على أن يتم عبر هذه العملية إيصال مواد الإغاثة لحركة تمرد ترفع السلاح عليها. إن الانتهاكات التي تقوم بها حركة التمرد في جنوب السودان يعكسها تقرير الأمين العام الذي قدم في إطار هذا البند بتفصيل شديد.

وأود أن أقول للذين سبقوني في تحليل تصويتهم أن يرجعوا إلى تقرير الأمين العام الذي فصل انتهاكات حركة التمرد في جنوب السودان. بهذا القدر أكتفي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

#### البند ٤٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/54/625)

رسالة موجهة من الأمين العام (A/54/629)

مشروع القرار (A/54/L.36)

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/665)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/54/L.36 في الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/54/L.665.

أعطي الكلمة الآن لممثل سانت لوسيا ليقدم مشروع القرار A/54/L.36.

السيد هونتي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي الرئيس الحالي لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشهر كانون الأول/ ديسمبر، يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة، بالنيابة عن المجموعة، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.36، المتعلق بإنشاء بعثة مدنية دولية للدعم في هايتي في إطار البند ٤٨ من جدول

ويجب أن تصحب هذا تمكين وصول المساعدة الإنسانية بشكل مستمر إلى شعب النوبة. وعلاوة على ذلك، تحث كندا جميع الأطراف على الامتناع عن فرض تدابير مقيدة، بما في ذلك حظر الطيران، الذي يعوق قدرة الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

وما زلنا قلقين إزاء ما يتخلل القرار من إشارات تمثل تدخلا في إدارة عملية شريان الحياة في السودان وفي أنشطة المساعدة الإنسانية المستقلة التي ليست جزء من تلك العملية. ونظرا لأن عملية شريان الحياة في السودان تشكل الإطار الأساسي للمساعدات المقدمة إلى السودان فإنه يمكن القول بأن جميع الأطراف في السودان تعمل وفقا لاتفاق ١٩٩٤ الثلاثي وأن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لعملية شريان الحياة في السودان، فضلا عن المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، تحظى بالاحترام على النحو الواجب من قبل الجميع لضمان كفاءة العملية وفعاليتها وشفافيتها.

ومثلما حدث في الماضي، ستظل كندا تقدم الدعم التام للأعمال الإنسانية التي تضطلع بها عملية شريان الحياة في السودان لتوفير المساعدات الإنسانية للفئات الضعيفة من السكان ولدعم أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد) في عملية السلام.

وإذ تسلم كندا بأنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري لمشكلات السودان، فإنها تشجع على فض الصراع الأهلي عن طريق المفاوضات وعلى نحو عادل، باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الدائمة الوحيدة لتحقيق السلام والأمن والرفاه للشعب السوداني.

السيد رحمة الله (السودان) (تكلم بالعربية): إن وفد السودان إذ يطلب الحديث ليعبر عن شكره لجميع شركائنا من الدول المانحة الذين أجمعوا على تأييد هذا القرار ذي الطبيعة الإنسانية فنكرر شكرنا لهم لتعاونهم في التوصل لإجماع حول مشروع القرار الذي بين أيدينا.

ولا أود أن أطيل، إن ما استمعنا إليه من اتهامات قد وجهت في سياق وفي محافل أخرى، وقد تم الرد عليها في وقتها، وتحركها دوافع سياسية نحن لا نود أن نتطرق إليها بتفصيل.



١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠ بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٧٧ (١٩٩٩). كما كان من المسلم به أن الشرطة الوطنية الهايتية أحرزت تقدماً كبيراً في الوفاء بمسؤولياتها منذ إنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وذلك رغم أوجه النقص المشار إليها آنفاً.

ويمتدح رئيس هايتي، السيد رينيه بريفال، في رسالته الموجهة إلى الأمين العام، والمؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الدور القيّم الذي تؤديه الأمم المتحدة في هايتي، ويسلم بأهمية وجود بعثة للدعم المؤسسي يقول إنها تستطيع الإسهام في

"دعم عملية إحلال الديمقراطية ومساعدة الحكومة الهايتية في مجال تعزيز الجهاز القضائي وإضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية". (A/54/629، التذييل).

وقد ذكر الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة، الوثيقة A/54/625 المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي تقريره إلى مجلس الأمن، الوثيقة S/1999/1184 المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنه لتعزيز إنجازات بعثات الأمم المتحدة المختلفة في هايتي يستصوب استمرار تواجد المجتمع الدولي هناك. وبعد التشاور مع السلطات الهايتية وإرسال تقييم بالاحتياجات، لاحظ الأمين العام أن الجمعية العامة قد ترغب في النظر في إنشاء بعثة لتوطيد المكاسب التي حققتها الهايتيون بدعم من البعثة المدنية الدولية وبعثة الشرطة المدنية في هايتي.

وعلى أساس رسالة الرئيس بريفال وتوصيات الأمين العام يطالب أصدقاء البلد الجمعية العامة بالنظر بإيجابية في مشروع القرار هذا، الذي ينشئ البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي.

ونحن نسلم بأن الإصلاح الاقتصادي والتعمير هما المهمتان الرئيسيتان اللتان تواجهان شعب وحكومة هايتي، وبالتالي فإن المساعدة الدولية الكبيرة لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة. وظلت تلك هي الشواغل التي يتصدى لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ذكر في قراره ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

الأعمال، المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

ولذلك، اسمحوا أن تؤكد لهذه الهيئة في هذا الصدد أنه بالإضافة إلى الأعضاء الثلاثة والثلاثين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي، اشتركت الدول التالية في تقديم مشروع القرار: أسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليونان.

وفي القريب العاجل ستصل البعثة المدنية الدولية التي نشرت في هايتي منذ شباط/فبراير ١٩٩٢ بقرار من الجمعية العامة في سياق الانقلاب العسكري الذي حدث في سنة ١٩٩١ وانتهاكاته الوحشية المنهجية الماسة بحقوق الإنسان، إلى مرحلة ختام ولايتها بحلول الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبنشوء المسؤولين التي استجدت نتيجة لحقائق الحالة المتغيرة في الميدان، حدث اعتراف واسع النطاق بإسهام البعثة المدنية الدولية إسهاماً حاسماً في إحداث تغيير نوعي في حالة حقوق الإنسان، وفي التمتع بالحريات الأساسية، وفي إضفاء الطابع الاحترافي على قوات الأمن في هايتي.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته المؤسسات الوطنية الهايتية في ميدان حقوق الإنسان، لا تزال هناك حاجة شديدة إلى استمرار الدعم الدولي في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بأوجه القصور والضعف في النظام القضائي وأثرها السلبي على جهاز الشرطة الوطني غير المزود تزويداً كافياً بالتقنيات والموارد، ولم يبلغ بعد مرحلة النضج المؤسسي.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمدير التنفيذي، كولين غراندسون، وموظفيه لما أبدوه من التزام في تنفيذ ولاية البعثة على مدى فترة زمنية طويلة.

وقد جددت ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لمساعدة حكومة هايتي في إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية، بموجب قرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨)، المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكان المفروض أن تنتهي تلك الولاية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ولكنها جددت حتى

وتستطيع أن تتباهى بوفائها بالمهمة المنوطة بها من مجلس الأمن.

ومع اقتراب هذين المواعدين - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، و ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠ - أصبح كل المعنيين بنضال الشعب الهايتي من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، يشعرون بالقلق بوجه خاص إزاء كيفية إنشاء آليات موثوق بها لتعزيز ما أحرز من تقدم في العملية الديمقراطية في الظروف الصعبة الناجمة عن اتساع نطاق المشاكل التي تؤثر على رفاه الشعب، وتحد بشكل خطير من التنمية.

وتفرض الحالة الراهنة علينا بشدة تعزيز شراكة المجتمع الدولي وهايتي. وإذ نضع في اعتبارنا أن "التنمية اسم آخر للسلام"، نرى أن النهج الجديد الذي يتبعه المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، بالنسبة لبلدان تخرج لتوها من الأزمات، مثل بلدنا، يجب ألا يقتصر على مراعاة العدل وحقوق الإنسان وإنما يجب أيضا أن يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر هنا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ الذي اعتمد في الدورة الموضوعية للمجلس في عام ١٩٩٩ استجابة لطلب من مجلس الأمن، والذي يطالب بإعداد برنامج مساعدة طويل الأجل لهايتي. ويرجو بلدي أن تنفذ في القريب العاجل التوصيات المختلفة التي تضمنها ذلك القرار.

وبسبب كل الشواغل الآتية الذكر - أي الشواغل المتعلقة بملء الفراغ الذي ستتركه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي بالنسبة للجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية في هايتي وتحسين حالة حقوق الإنسان، ووضع إطار، لاحقا، يشجع على تنفيذ أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ - أعرب رئيس جمهورية هايتي، السيد رينيه بريفال، في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الموجهة إلى الأمين العام، عن أمله في إنشاء بعثة للدعم المؤسسي لا يرتدي موظيفوها أية أزياء رسمية ولا يحملون السلاح، ويكون هدفها دعم عملية إحلال الديمقراطية في هايتي. وقد ورد هذا الاقتراح في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن، الوثيقة S/1999/1184، المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وأقول مرة أخرى إن مشروع القرار المعروض علينا دليل آخر على التزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة إلى هايتي.

وأخيرا، يرغب مقدمو مشروع القرار في الإعراب عن امتنانهم للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة الآخرين على مبادرتهم، وعلى تفانيهم في هذه المسألة.

السيد ليلونغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): ينخرط شعب هايتي منذ بعض الوقت وإلى الآن في معركة من أجل تحسين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي. ويسرنا اليوم مدى ما وصلنا إليه، والنتائج الهامة والملموسة التي تم التوصل إليها والتي يرجع الفضل فيها أساسا لدعم المجتمع الدولي. ولا نستطيع في الوقت نفسه أن ننسى أو نستهيئ بالأخطار المحدقة بإنجازاتنا.

فالشراكة بين شعب هايتي والمجتمع الدولي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مرت بتحويلات مختلفة استجابة للأوضاع الوطنية والقيود الخارجية. واليوم، بدأت هذه الشراكة تدخل مرحلة حاسمة. فولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي - التي تم نشرها في شباط/فبراير ١٩٩٣ بوصفها جهدا تعاونيا من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية - ستصل قريبا إلى نهايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفقا للقرار ٩٥/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وأود في هذه المناسبة أن أعرب للمدير التنفيذي للبعثة، السيد كولين غراندرسون ولزملائه عن شكر شعب هايتي على عملهم القيم من أجل تحسين احترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات، من قبيل قوة الشرطة، والجهاز القضائي، ونظام السجون ومكتب أمين المظالم.

ومن ناحية أخرى، قرر مجلس الأمن، قبل أقل من شهر، تمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية في هايتي حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، وكان المقرر أن تنتهي هذه الولاية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. واتخذ المجلس هذا الإجراء كي يكفل الانتقال التدريجي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وقد عملت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بالتنسيق الوثيق مع البعثة المدنية الدولية في هايتي في مجال إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية،

ومؤسسات الدولة الهايتية على التصدي لتحديات التنمية التي تواجه البلاد. وحتى الآن، عقدت خمسة اجتماعات كجزء من عملية التشاور، عقد آخر اجتماعين منها في هايتي نفسها. ويتمثل موقفنا في أن العملية ينبغي أن تسفر عن إنشاء ائتلاف واسع يجري مناقشات تتعلق بمستقبل هايتي السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهناك خطوة أساسية لجعل ذلك ممكنا عمليا، وهي بناء تفاهم متسق وشامل للواقع المعقد والكثيب جدا الذي يواجه هايتي وتميئتها. وتحقيقا لهذا الغرض، ستقوم الحكومة النرويجية بتمويل دراسة استقصائية يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للظروف المعيشية، من أجل إرساء الأساس للتخطيط والمناقشات السياسية المتعلقة بالتحديات الراهنة والمستقبلية في هايتي.

وفي رأينا أن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي قدمتا إسهامات ذات أهمية حيوية في تحقيق التقدم المحدود والهام في نفس الوقت، الذي أشرت إليه من قبل. ونعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان أن يساعد المجتمع الدولي في إنشاء آلية داخل الأمم المتحدة لمواصلة عملهما، حتى وإن كانت المسؤولية عن تعزيز قوة الشرطة تقع على عاتق حكومة هايتي.

وترحب النرويج بإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي من أجل توطيد النتائج التي حققتها البعثات السابقة. وإننا نوافق تماما على الجدول الزمني والولاية المقترحين في مشروع القرار (A/54/L.36)، المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، والذي شاركت النرويج في تقديمه.

وتقدم النرويج دعمها الكامل للأمم المتحدة في تدخلها في هايتي، وترى أن الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة هناك ينطوي على أهمية قصوى. وبالرغم من ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن توطيد الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان في هايتي لا تزال تقع على كاهل هايتي حكومة وشعبا. بيد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم شعب هايتي في جهوده لبناء مجتمع ديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستضطلع النرويج بمسؤوليتها عن كفالة وجود التزام دولي متواصل بهايتي.

السيد دو فال (كندا) (تكلم بالفرنسية): في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أعرب

ومشروع القرار A/54/L.36 الذي ينشئ البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، والمعروض الآن على الجمعية، يستجيب لكل هذه الشواغل، فنطلب من الجمعية اعتماده بتوافق الآراء.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت مشروع القرار هذا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): شهدنا خلال السنة الماضية بعض التطورات المشجعة في عملية إعادة هايتي إلى السير على طريق الديمقراطية. فتم تنصيب حكومة جديدة، وأنشئ مجلس انتخابي مؤقت، وبدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات. إلا أنه كانت هناك نكسات أيضا، فارتفع مستوى العنف لا يزال مستمرا دون هوادة. وزيادة العنف السياسي تشير قلعا خاصا في بلد يحاول أن يرسى الأساس لديمقراطية قوية ودائمة.

ويسرنا أن نشير إلى أنه تم الإعلان عن مواعيد انتخابات البرلمان الجديد، ونحن نفترض أنه لن يكون هناك مزيد من الإبطاء. ونتوقع أن تعقد هذه الانتخابات وفقا للشروط الدولية، ونتوقع أن يتشجع الشعب الهايتي على ممارسة حقه في الانتخاب. وبغية ضمان مشاركة واسعة، يجب أن يكون لدى الناخبين اقتناع بأنهم إذا مارسوا حقوقهم الانتخابية فإن النتيجة ستشكل خطوة هامة في تطوير حكومة ديمقراطية ومستقرة. وكما نص الأمين العام في تقريره، فإن الانتخابات،

"قد لا تؤدي إلى أوضاع سياسية طبيعية ما لم يتم التصدي للمسائل الحاسمة الأساسية، وخاصة مسألة عدم قيام توافق واسع في الآراء بشأن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وممارسة السلطة السياسية". (A/54/625، الفقرة ٦٤).

ومن المرجح أن يصبح الأمن مشكلة متعاضمة في الفترة التي تؤدي إلى الانتخابات، ما لم تضطلع الهيئات المختصة فورا بمسؤولياتها في اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الحالة. ويتوقع من قوة الشرطة الهايتية الوليدة أن تبذل قصاراها لاحتواء الاضطرابات وتخفيف حدة التوتر، إلا أن المسؤولية عن انفراج التوتر تقع أساسا على عاتق الزعماء السياسيين في هايتي.

وما برحت الحكومة النرويجية من المساهمين في عملية تشاور تستهدف تعزيز قدرة القيادة الهايتية

الاضطلاع بكل هذه الأعمال التحضيرية المكثفة وبعد حسم كل هذه المسائل السياسية والمالية المعقدة، استغرق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية واللجنة الخامسة أكثر من أسبوعين للنظر في هذا البند، مما أثار النظر فيه في الجمعية العامة. وأدى بنا ذلك إلى إهدار أسبوعين انتقاليين ثمينين كان يمكن لنا أن ننفقهما في التحضير للبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. ونحن نتحمل المسؤولية أمام الهايتيين عن إهدار هذين الأسبوعين.

ويسر كندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي ينص على إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي؛ وهي على استعداد لتقديم مساهمة ملموسة في هذه البعثة الجديدة. والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي تعد حلاً مصمماً خصيصاً لهايتي أعده أصدقاؤها والأمانة العامة وشعب هايتي لتكثيف المساعدة الدولية بحيث تستجيب على النحو المناسب للحاجة إلى توطيد التقدم الذي حقته البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ستتيح الانتهاء من عملية الانتقال التي يجري تنفيذها الآن، من وجود عسكري لحفظ السلام إلى وجود للشرطة المدنية، وصولاً في نهاية المطاف إلى برنامج تعاون طويل الأجل، كما ذكر قبل لحظة ممثل هايتي. ومشروع القرار المتعلق بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يقر التوصيات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١/١٩٩٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة، بالاتفاق مع حكومة هايتي لتطوير استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي.

ومشروع القرار المتعلق بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ينص بوضوح على أن مسؤولية تعمير هايتي وتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على بيئة سياسية آمنة ومستقرة إنما تقع في الدرجة الأولى على كاهل شعب هايتي وحكومتها. والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي تمثل في المقام الأول أداة يتيحها المجتمع الدولي للهايتيين لكي يتمكنوا من التصدي للتحديات العديدة التي تواجههم في سعيهم الجاد لتحقيق هذه الأهداف.

وسيمثل التحدي الأول في إجراء انتخابات تشرعية ومحلية موثوق بها لإعادة تشكيل البرلمان الذي

بوضوح رئيس هايتي، صاحب الفخامة السيد رينيه بريفال، عن رغبته في أن تَنشأ بعثة لتقديم الدعم المؤسسي، لدعم عملية إرساء الديمقراطية في هايتي، وكذلك لمساعدة الحكومة في مجال تعزيز الجهاز القضائي وتشكيل قوة شرطة وطنية أكثر اتساماً بالطابع الاحترافي.

والأمين العام، في تقاريره التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وفي تقاريره إلى مجلس الأمن عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، أكد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة إلى شعب هايتي من أجل تحقيق أهدافه في التنمية والديمقراطية حال انتهاء ولايتي البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

وأُنقِ أصدقاء هايتي، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة ومع هايتي، الأسابيع - بل الشهور - في الإعداد الدقيق لمشروع القرار A/54/L.36 بشأن إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي المعروض على الجمعية لتنظر فيه.

ومشروع القرار ينص على إنشاء البعثة التي طلبها الرئيس بريفال، ويدخل في الحسابان توصيات الأمين العام. وصممت البعثة الجديدة بدقة بالغة لكي تستجيب للاحتياجات المحددة المرتبطة بالانتقال من بعثة لحفظ السلم إلى بعثة مدنية.

وهناك قرار مواز، هو قرار مجلس الأمن ١٢٧٧ (١٩٩٩)، الذي اتخذ مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠، من أجل ضمان الانتقال التدريجي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. فقد بدأ أن هذه الفترة الانتقالية من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أساسية من أجل الإعداد للبعثة الجديدة.

ومن الناحية المنطقية كان يتعين على الجمعية العامة أن تنظر في مشروع القرار المتعلق بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي قبل انتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وفي نفس الوقت الذي ينظر فيه في قرار مجلس الأمن. ومن المؤسف أنه بعد

وقد حان الوقت، إذن، للتفكير مليا في الخطوات الواجب اتخاذها بعد انتهاء البعثة. وكندا تحث الأمين العام على كفالة القيام بعملية وضع استراتيجيات طويلة الأجل لهايتي بالتشاور مع الجهات المعنية كافة، سواء على المستوى المتعدد الأطراف - أي البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى - أو المستوى الثنائي. وكندا تدرك أهمية هذه العملية، وسوف تولي اهتماما خاصا لنتيجة هذه الجهود.

أخيرا أقول إن إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يمكن أن يؤذن بنهاية سبع سنوات من التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في إطار البعثة المدنية الدولية في هايتي. وتود كندا أن تتقدم بخالص شكرها، وأن تعرب عن إعجابها بالمثابرة والشجاعة اللتين تحلى بهما أعضاء البعثة المدنية الدولية، ولا سيما مديرها التنفيذي، السفير كولين غزاندريستون. لقد أرست البعثة المدنية الدولية أساسا صلبا لبعثة الدعم، كما أن طبيعتها الحازمة تجعلها مثالا يحتذى. ويحدونا الأمل في أن تواصل منظمة الدول الأمريكية في المستقبل العمل بنشاط في مجالات خبرتها في هايتي.

**السيد مولينا كوادرا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):** ندلي بهذا البيان باسم بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وتود وفودنا أن تعرب عن شكرها وامتنانها للأمين العام على المعلومات الهامة والقيمة التي وفرها في مذكرته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر، والواردة في الوثيقة A/54/366، بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وبالمثل، تؤكد على أهمية المعلومات المتضمنة في الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، المتعلقة بنفس البند، والواردة في الوثيقة A/54/629.

إن معالجة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل دائما تحديا هاما لا يمكننا، ولا يجوز لنا أن نتهرب منه. فقد أثر هذا الموضوع تأثيرا كبيرا على بلدان، مثل بلداننا، في كل أنحاء المنطقة التي ننتمي إليها، مثلما أثر على تطور حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومما لا شك فيه أنها قضية يمكن أن تطبق وتدرس على مستوى العالم.

وفيما يتعلق بحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي على وجه التحديد، نود أن نعرب عن ارتياحنا

هو دعامة من دعائم الديمقراطية. ونحث أبناء هايتي مرة أخرى على مواصلة جهودهم من أجل إجراء هذه الانتخابات في الإطار الزمني المحدد في الجدول الانتخابي.

ومشروع القرار المتعلق بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يأخذ في الحسبان أن انتخابات رئاسية ستجرى في هايتي في نهاية عام ٢٠٠٠، ويمدد ولاية البعثة حتى عشية تنصيب الرئيس المنتخب، لكي تتمكن البعثة من تزويد هايتي بأفضل دعم ممكن أثناء مرحلة حاسمة من عملية إرساء الديمقراطية في ذلك البلد.

وستوفر هذه البعثة لهايتي دعما أوسع وأكثر تركيزا على الهدف وأحسن تنسيقا. وستضم البعثة قرابة ١٠٠ خبير دولي للعمل كمستشارين فنيين لتعزيز مؤسسات هايتي، وللمساعدة في عملياتها الديمقراطية من خلال أنشطة يُصطلح بها على ثلاث جهات: النظام القضائي، والشرطة، وحقوق الإنسان. وسيرأس البعثة ممثل للأمين العام، سيكون مسؤولا عن إدارة أنشطة الأمم المتحدة في هايتي، بالإضافة إلى ضمان الشفافية في أنشطة البعثة، وتنسيق هذه الأنشطة، وذلك بالإبقاء على حوار للمتابعة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هايتي ومع المانحين.

إن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي نوع جديد من البعثات. وسيتوقف نجاحها إلى حد بعيد على حسن استعدادها. ومن المهم بالتالي أن يبدأ العمل في هذا الصدد بمجرد أن تعتمد الجمعية العامة اليوم القرار المنشئ لها. وقد أبقى على الشرطة المدنية الدولية في هايتي لتسهيل عملية الانتقال لا لتأخيرها. ونرى، بصفة خاصة، أن اختيار تشكيل البعثة من خبراء سيكون مفتاح نجاحها. ولا بد من إظهار كل الحرص الواجب والروح الخلاقة عند تعيينهم.

كما أن الموامة بين أنشطة البعثة والبرامج العديدة الثنائية والمتعددة الأطراف الجاري تنفيذها، مثل البرامج الكندية التي تقدم الدعم في مجال الشرطة والقانون ستستغرق بعض الوقت. ولكننا، قبل كل شيء، سنكون بحاجة إلى ضمان ألا تكون البعثة مجرد تدخل مخصص لغرض ما، وأن تشكل بالأحرى خطوة على الطريق الذي اختارته هايتي، وأداة لتوطيد مكاسب الماضي، وتوفير العناصر اللازمة لدعم طويل الأجل في هايتي.

(تكلم بالانكليزية)

مراعاة حقيقة أن وجود الأمم المتحدة في هايتي لا يزال يمثل عاملاً إيجابياً للغاية بالنسبة للتطورات بصفة عامة.

ختاماً، تود وفود بلداننا أن تعرب عن الأمل في أن تكون عملية إرساء الديمقراطية في هايتي التي يتوقف نجاحها الكامل في المقام الأول على التعاون فيما بين جميع الأطراف، وعلى إسهام مختلف قطاعات المجتمع الهايتي، خطوة لا رجعة فيها نحو تحسين رفاه مواطني هايتي وأطفالهم وشبابهم وجميع من يستحقون حياة أفضل، ويرغبون في الحفاظ عليها وتعزيزها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلاً عن ايسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على تقريره الممتاز والمفصل عن هايتي. وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء الأزمات السياسية والمؤسسية التي تواجه هايتي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وعملية الانتقال الديمقراطي في هايتي لم تصل بعد، لسوء الحظ، إلى النقطة التي تمكن المجتمع الدولي من أن ينهي وجوده هناك.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التوصل إلى حل دائم للأزمة لن يكون ممكناً إلا عبر إجراء انتخابات في جو من الحرية والصدق والانفتاح. لذلك نلاحظ مع الارتياح أن الانتخابات البرلمانية ستجري في آذار/مارس ونيسان/أبريل من العام المقبل. وأهمية هذه الانتخابات لا يمكن المغالاة في تقديرها، ولذلك يتحتم إجراء كل ما هو ممكن من أجل تنظيمها بطريقة ديمقراطية وشفافة ومنظمة، وبذل جميع الجهود الممكنة من أجل كفالة أكبر قدر ممكن من المشاركة فيها.

إن الحفاظ على الأمن خلال الانتخابات وبعدها يتصف بأهمية رئيسية. ونحن نعتقد أن التحضير لهذا العمل الهام ينبغي أن يكون أولوية رئيسية للشرطة الوطنية الهايتية. ومن الضروري أيضاً أن تلتزم جميع الأطراف السياسية في هايتي بكفالة أن تفضي العملية

لملاحظة أنه، وفقاً لوثائق الأمين العام، على الرغم من الصعوبات التي تكتنف الحالة في هايتي، أمكن إحراز بعض الإنجازات الهامة في مجالات تدخل في الإطار الواسع لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه السلطات المحلية من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، في إطار آليات التعاون والمساعدة، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة.

وقد شهد المجتمع الدولي، وأمريكا اللاتينية بالذات، الظروف الصعبة التي يعانيها الشعب الهايتي في محاولاته للتغلب على مشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة. ونعرف أيضاً من واقع تجربتنا أن هذا الانتقال ليس سهلاً، وأن الإنجازات التي تحققت، حتى وإن بدت صغيرة، لها قيمتها وأهميتها - وبخاصة عندما تمهد الطريق لقصص نجاح جديدة في المستقبل القريب.

والإنجازات الإيجابية التي تحققت في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي ميادين أخرى مثل حقوق المرأة - بما في ذلك جلسات المحكمة الدولية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، والتي عقدت في بورت أو برنس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بدأت تؤتي ثمارها في السنوات الأخيرة.

وينبغي توطيد الإنجازات المحرزة في بعض المجالات المتعلقة بالحرية العامة، والاتجاه الإيجابي العام في الحالة السياسية، باعتبارهما الأساس الذي يستند إليه شعب هايتي ليواصل تقدمه نحو تحسين مستويات معيشته بصفة عامة. ومع ذلك، لا بد من التسليم بأن استمرار المساعدة الدولية لبلوغ النجاح الكامل في هذه المهمة الصعبة، مسألة لا غنى عنها، إذا كان لشعب هايتي أن يستقبل الألفية الجديدة بأمل متجدد في بناء السلام والتسامح، وأن يستخدم قسارى جهده في التغلب على المشاكل الاقتصادية التي ما زالت تواجه أمته.

ونود أن نعرب عن صادق أملنا في أن تكون الانتخابات العامة المقبلة عاملاً آخر يدعم جهود هايتي لتوطيد العملية الديمقراطية في هذه المرحلة الانتقالية، ويعزز حالة حقوق الإنسان. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يجعل من الانتخابات المقبلة فرصة حقيقية لا رجعة فيها لتحسين الحالة في هايتي، وعلى وجه الخصوص، لإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة لهايتي، مع

هايتي. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالعمل الخلاق الذي أنجزه في وقت سابق من هذا العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفريق الاستشاري المخصص لهايتي. إن توصياتهما الواردة في تقرير الأمين العام تشكل الأساس لانتقال تتوفر له أسباب الحياة إلى بعثة جديدة في هايتي، بعد انتهاء البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

والبعثة الجديدة، وهي البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ستواصل توطيد النتائج التي تم إحرازها بالفعل، في حين تتيح نهجا منسقا لتحسين مناخ احترام الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، بصورة متكاملة، وتعزيز المجتمع المدني. ومن الضروري أن تكون أنشطة البعثة مكتملة لبرامج أخرى متعددة الأطراف وثنائية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد تركيز البعثة الجديدة على ثلاثة أركان رئيسية هي العدل، وحقوق الإنسان، والشرطة. ونقدر بصورة خاصة التركيز الجديد على مسائل العدل. فالنظام القضائي الذي يؤدي وظائفه على النحو الواجب، ووجود قوة شرطة سليمة التنظيم، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان هي الأركان الأساسية للمجتمع الديمقراطي. وهذه الأهداف تكون أهدافا رئيسية وسط حالة سياسية هشة، وأساسا لنهج أطول أجلا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا المبدأ القائل إن البعثات السياسية الخاصة ينبغي تمويلها في المقام الأول من الميزانية العادية، وأن البعثة المدنية الدولية في هايتي، مع مراعاة عنصرها للتعاون التقني، لا يمكن اعتبارها سابقة بأي حال من الأحوال. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتؤيد تمام التأييد طلب اللجنة الخامسة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة لاتخاذ إجراءات أخرى إذا ما أصبحت موارد البعثة التي تأتي من خارج الميزانية غير كافية. ويطلب الاتحاد الأوروبي أيضا إلى الدول الأعضاء التي وعدت بتقديم تبرعات إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن، وأن تكفل استعمالها بروح تتصف بالحياد والتعددية.

الانتخابية المقبلة إلى تعزيز مؤسسات هايتي، التي ستشكل بدورها الأساس لتنميتها المستدامة الطويلة الأجل.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام رأيه بأن الزعماء السياسيين في هايتي عليهم المسؤولية الرئيسية عن الدخول في حوار بناء وعن أن يصبحوا شركاء حقيقيين في مستقبل بلادهم.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في سبيل العملية الانتخابية، ويطلب إلى جميع الدول أن تساهم، قدر استطاعتها، في هذه الجهود.

إن هايتي تتلقى المساعدة منذ عدة سنوات للسير على طريقها المؤدي إلى الديمقراطية وذلك من خلال عمليات متعاقبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، كان آخرها البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لهاتين البعثتين ولأفرادهما على ما يضطلعون به من دور لا غنى عنه، وعلى العمل القيم الذي يقومون به.

إن ولايتي هايتين العمليتين ستصلان إلى نهايتهما قريبا، بيد أن المهام الموكولة إليهما لم تنجز بعد. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير. فعدم الاستقرار السياسي والهشاشة المؤسسية ما زالا سائدين. والحالة الأمنية آخذة في التدهور. وثمة ارتفاع في عدد الجرائم وأعمال العنف السياسي. والتعزيز المؤسسي لقوة الشرطة الجديدة يعوقه انعدام الموارد والعتاد وأوجه الضعف التنظيمي والجهود الرامية إلى إحكام السيطرة السياسية على القوة. فالأنشطة الإجرامية والاتجار بالمخدرات في صفوفها يزدان من ضعف فعالية الإصلاح.

ومن الحيوي إذن الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في هايتي. والمسؤولية عن توطيد الديمقراطية وكفالة احترام حقوق الإنسان تقع، في المقام الأول، على عاتق حكومة هايتي، بيد أن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، للمساعدة في إنجاز هذه المهمة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بمشروع القرار قيد المناقشة، الذي أعدته مجموعة أصدقاء

"وأصبح الشعور بالمسؤولية مظهرا أساسيا لروح المؤسسة الجديدة التي اكتسبتها الشرطة".

إلا أن التقرير نفسه يحذر من أن هذه المؤسسة ليست ناضجة بعد كمؤسسة، وأنها تفتقد الثقة بالنفس. وبالتالي، يستحسن أن يستمر وجود الأمم المتحدة في هايتي. وقد اعترف بهذا الرئيس رينيه بريفال، في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، التي طلب فيها نشر هذه البعثة، وكذلك الأمين العام في تقريره.

لقد ظلت الأرجنتين منذ بدء وجود الأمم المتحدة في هايتي تعرب عن التزامها بصون المؤسسات الديمقراطية في هايتي بتوفير الموارد والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ونأمل أن تتمكن من مواصلة القيام بهذا في إطار البعثة الجديدة التي تنشئها. وهذا الجهد مستمر في الوقت الحالي عن طريق تقديم الدعم لوحدة الشرطة الخاصة في بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، التي تم تمديد ولايتها، لأسباب فنية، حتى ١٥ آذار/مارس سنة ٢٠٠٠ بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٢٧٧ (١٩٩٩).

لقد كان تيسر نشر هذه البعثة أساسا بفضل المسؤولية التي تصرف بها السلطات الهايتية. وقد أثبت الرئيس رينيه بريفال أنه قادر على التعامل مع الظروف التاريخية التي يواجهها بلده حاليا.

ونعرب عن امتناننا أيضا لجميع الدول الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية التي ساهمت في عملية الانتقال التي أدت إلى إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ونشكر أيضا السيد جوليان هارستون للمهارة المهنية التي أبدأها بصفته ممثلا للأمين العام، ورحب بخليفته السيد الفريدو لوبيز كابرال ونتعهد له بكامل دعمنا في الوفاء بمهامه.

إننا نرى أن العمل الذي قام به السفير ميشيل دوفال، نائب الممثل الدائم لكندا، يجدر التنويه به بشكل خاص. فخلال أصعب المراحل واطب على النهوض بإنشاء هذه البعثة الجديدة، التي ستكفل الوجود المستمر للأمم المتحدة في هايتي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ينضم وفدي كلية إلى البيان الذي أدلت به فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يعد اليوم أكبر المانحين في هايتي. وهو يدعم هايتي في جميع القطاعات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يجري الإعداد لمشروع جديد هام في قطاع القضاء. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا استعداداه لدعم العملية الانتخابية، شرط أن تقدم الحكومة الهايتية ضمانات باحترام الجدول الزمني المحدد للانتخابات. وسنظل ملتزمين بتقديم المساعدة في جميع المجالات الرئيسية الضرورية لمساعدة هايتي في جهودها الرامية إلى أن تصبح بلدا ديمقراطيا وآمنا ومسالما.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): إن مشروع القرار الذي نؤيد اعتماده يمثل المرحلة النهائية لعملية لم يسبق لها مثيل تقريبا في تاريخ الأمم المتحدة. فإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي هو واحدة من الحلقات الأخيرة في عملية تنسيق مختلف مراحل تسوية الصراع. والحفاظ على السلام، وهو ما كان هدف بعثة الشرطة المدنية في هايتي والبعثات الأخرى التي سبقتها، ستتبعه مرحلة ينصب فيها التركيز على توطيد السلام والمؤسسات الحكومية والنظام الديمقراطي. وجميع الهيئات الرئيسية المشاركة في هذه العملية أنجزت مهامها على أفضل وجه.

وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢١٢ (١٩٩٨) بدأت عملية تنسيق بين الهيئات الرئيسية في هذه المنظمة. واستنادا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩، أعد فريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي، بالتشاور مع الأمانة العامة والحكومة الهايتية مشروع القرار الذي ننظر فيه والذي سينشئ البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وهذا المشروع شارك في تقديمه أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونتيجة لهذه العملية والعمل المشترك لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي - وهاتان البعثتان ستخلفهما البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي - تعززت المؤسسات الهايتية. وعلى وجه الخصوص حققت الشرطة الوطنية الهايتية مستوى عاليا من الأداء المهني، على النحو المبين في الفقرة ٦٠ من تقرير الأمين العام عن "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، الوثيقة A/54/625، حيث تذكر:



دعم لتعزيز السلم المدني وتقوية المؤسسات التي تغذي الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنهض بالتنمية الاقتصادية.

وفنزويلا ترحب بهذا التحول وتثق بأن أنشطة البعثة الجديدة والصلاحيات المخولة لها ستحظى بأوسع تأييد من المجتمع الدولي. ولا بد لي من أن أذكر بشكل خاص السلطات الهايتية والمجتمع الهايتي بشكل عام. وكما ورد في رسالة الرئيس بريفال فإن شعب هايتي هو الذي قبل، في نهاية المطاف، المساعدة الدولية كوسيلة للدعم في الوقت الذي يسعى فيه إلى حل الخلافات المستمرة في الوضع السياسي والتي جرى التغلب عليها اليوم لحسن الحظ. وقد وافق شعب هايتي على بذل جهد مستمر حتى يتمكن من التغلب على النتائج السلبية لتلك الأوضاع في المجالات الحاسمة لاستقرار وتمتية بلده.

وفنزويلا، باعتبارها عضوا مشاركا في فريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي منذ بدء العملية، يسرها أن تدعم هايتي حكومة وشعبا في جهودها لاستعادة أفضل تقاليدنا الخاصة بالحرية. وبروح أخوية ندعوها إلى المثابرة في السير على الطريق المليء بالتحديات صوب الممارسة الكاملة المستمرة للحريات الديمقراطية وصوب إحياء مؤسساتها الديمقراطية وصوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة.

إن مجالات نشاط البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي تركز جهود المجتمع الدولي على هذه الأهداف. وفي الوقت نفسه يتضمن مشروع القرار آليات لمواصلة ضمان تحقيق تماسك هذه الجهود، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتقديم المساعدة من أجل التنمية. وهذا جزء من الإسهام الهام الذي يقدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبهذه الطريقة نحن واثقون بأن العناصر الأكثر ضرورة لدعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والسلام الاجتماعي والتنمية، ستعمل معا بنجاح.

لهذه الأسباب جميعها، وإذ تتشاطر فنزويلا التعليقات التي أبدأها رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومجموعة البحر الكاريبي، فإنها تؤمن بأن مشروع القرار هذا المنشئ للبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يستحق تأييد الجمعية العامة الإجماعي.

ونحن، باعتبارنا عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي، نود بإيجاز أن نعرب عن سرورنا لاعتماد الجمعية العامة مشروع القرار هذا وإنشائها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. ومن دواعي التشجيع لفرنسا مشاركة السلطات الهايتية الناشطة في إعداد مشروع القرار هذا وفي التفاوض بشأنه. ونحن لا يساورنا شك في أن هذا الالتزام، الذي ينبغي ملاحظته وتأييده، سيتيح إحراز تقدم سريع في مجالات التعاون الثلاثية المقترحة: الشرطة، والعدالة وحقوق الإنسان. ونعتقد أيضا أنه سيساعد على تعميق جذور الديمقراطية في هايتي.

وفرانسا، كما فعلت في الماضي، تنوي مواصلة دعم عمل الأمم المتحدة في هايتي، وبخاصة عمل الممثل الجديد للأمين العام، السيد الفريدو لوبيز كابرال، ونأمل حقا أن تقوم الأمم المتحدة بعمل منسق و متكامل بشكل تام لدعم تنمية هايتي. وهذا العمل يجب الاضطلاع به في تعاون تام مع السلطات الوطنية، بالاشتراك مع العناصر الدولية الفاعلة الأخرى. ونعتقد أن ممثل الأمين العام سيقوم بدور أساسي هنا.

ونأمل أن تتناسب منجزات البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي مع الأهداف التي نضعها لها، وأن تحصل تلك البعثة على كل الموارد التي تحتاجها. وكنا نفضل أن تمول البعثة تمويلًا كاملاً من الميزانية العادية حتى يكون اعتمادها على حسن نوايا شركاء خارجيين قلائل أقل. غير أننا نرحب باقتراحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، التي نعتقد أنها ستساعد، لحسن الحظ، على الحد من الوقوع في أية أخطاء. وبطبيعة الحال، نرجو أن تسدد المساهمات الطوعية جميعها مع احترام استقلال البعثة وحيادها وطابعها المتعدد الأطراف.

السيد بيغيرو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يمثل نهاية حلقة أنشطة شاركت فيها منظماتنا دعماً لهايتي، وكذلك بداية عملية أخرى. وباقتراب انتهاء ولايتي بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وباقتراب بدء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في مزاولة أعمالها، بمقتضى مشروع القرار هذا، تكون المنظمة قد أكملت مرحلة من حفظ السلام واستعادة الحريات الديمقراطية واستهلت عملية

وحكومة إندونيسيا، تمشيا مع ما اعترفته، تحملت مسؤوليتها ووفت بالتزامها بضممان احترام ما يختاره التيموريون الشرقيون، وتنفيذ انفصالهم عن إندونيسيا بطريقة منظمة وسلمية وكريمة. وفي هذا السياق، من المناسب أن نلاحظ أن القوات المسلحة الإندونيسية وأفراد الشرطة الإندونيسية بدأوا في الانسحاب من تيمور الشرقية بعد أن أنشأ مجلس الأمن القوة الدولية في تيمور الشرقية، وبعد نشرها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وبعد ذلك، وبموجب المادة ٦ من الاتفاق المعقود بين جمهورية إندونيسيا وجمهورية البرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية، اتخذت الجمعية الاستشارية الشعبية الإندونيسية الخطوة الدستورية المتعلقة بالاعتماد الرسمي للقرار 5/MPR/1999 في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية. وبمقتضى هذا العمل الدستوري، اختتمت إندونيسيا مسؤوليتها الرسمية عن تيمور الشرقية، التي بدأت قبل ٢٤ عاما. واليوم تبدأ تيمور الشرقية عملية انتقالية في إطار سلطة الأمم المتحدة صوب الاستقلال المنتظر.

ولهذا، من الملائم، ومما يحدث في الوقت المناسب، أن تختتم الجمعية العامة نظرها في هذه المسألة، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين بندا جديدا بعنوان "الحالة في تيمور الشرقية أثناء انتقالها إلى الاستقلال". وسيكون ذلك بداية عظيمة لشعب تيمور الشرقية وهو يبدأ لا عهدا جديدا في حياته فحسب وإنما أيضا ألفية جديدة مع بقية العالم.

وسيفتح اعتماد مشروع القرار فصلا جديدا في حياة شعب تيمور الشرقية في هذا المفترق الهام، وهو يشرع في العمل على بناء الدولة. ولهذا، نوصي باعتماد مشروع القرار A/54/L.73 في الجمعية العامة بتوافق الآراء، لا سيما وأن مشروع القرار هذا جاء نتيجة جهود متواصلة بين إندونيسيا والبرتغال، بالتشاور الوثيق مع الأمانة العامة.

أود في الختام أن أعرب عن عميق تقديركم لجميع من عملوا بدأب على إنهاء مسألة تيمور الشرقية. ونتقدم بالشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام، وللأمراء العامين السابقين، على إجراء الحوار الثلاثي مع إندونيسيا والبرتغال. ونتوجه بشكر خاص أيضا للسيد جمشيد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبنت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.36، المعنون "البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.36 (القرار ١٩٣/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

البند ٩٦ من جدول الأعمال

مسألة تيمور الشرقية (تابع)

تقرير الأمين العام (A/54/654)

مشروع القرار (A/54/L.73)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.73.

السيد ويبسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): تشعر إندونيسيا بعميق الامتنان لتقديرها، إلى جانب البرتغال، مشروع القرار A/54/L.73، بشأن البند ٩٦ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة تيمور الشرقية". ونشعر بالتشجيع الكبير الذي تقدمه المساعي الدؤوبة لجميع الأطراف من أجل بلوغ هدفنا المشترك. ورغم العقبات الضخمة والتحديات العديدة، فقد التزمنا التزاما صارما بالتوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول على الصعيد الدولي لمسألة تيمور الشرقية، برعاية الأمين العام.

هذا الالتزام الثابت والاخلاص هما اللذان يسرا الاتفاق بين الأمم المتحدة وإندونيسيا والبرتغال بالتوقيع على اتفاق نيويورك في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩. وقد أدى التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق إلى إجراء الاستطلاع الشعبي لشعب تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس الذي شارك فيه أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، في اقتراع ديمقراطي مباشر نظمته الأمم المتحدة وأشرفت عليه.

الاستقلال. وسيظل اختتام هذه العملية بنجاح يعتمد كلية على اهتمام المجتمع الدولي برمته والتزامه. فالتحديات الموجودة إلى الأمام تحديات كبيرة، ولكننا متيقنون من أن الأمم المتحدة ستمكن من تنفيذ ولايتها بنجاح في تيمور الشرقية. وأن دعم المجتمع الدولي لإعادة تعمير تيمور الشرقية وانتقالها إلى الاستقلال سيكون أمراً أساسياً. ويجب علينا أن نهيب الظروف المناسبة لأن تصبح تيمور الشرقية قصة نجاح: نجاح داخلي، بقيام المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، الذي يجد فيه جميع التيموريين بلا استثناء مكانهم وينتفعون من التنمية المستدامة للبلد؛ ونجاح خارجي أيضاً، يفضي إلى التكامل الإقليمي التام وإنشاء علاقات التعاون الوثيق والصداقة مع البلدان المجاورة.

ويود الوفد البرتغالي أن يشيد بجميع الذين يسروا ظهور هذا اليوم، وقبل كل شيء، بالطبع، بشعب تيمور الشرقية نفسه. والبرتغال تشعر بغاية الامتنان للأمين العام، وممثليه وغيرهم ممن شجعوا الحوار ويسروه بين البرتغال وإندونيسيا.

نختتم بكلمة تقدير عميق لموظفي الأمم المتحدة، الذين ظلوا، في ظل ظروف صعبة للغاية، يعملون جاهدين على تنفيذ ولاية الأمم المتحدة للتمكين من بزوغ فجر جديد على تيمور الشرقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.73.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.73 (القرار ١٩٤/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام نظرها في البند ٩٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

ماركر، الممثل الخاص للأمين العام بشأن مسألة تيمور الشرقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال، لكي يعرض أيضاً مشروع القرار A/54/L.73.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار المطروح أمامنا عن مسألة تيمور الشرقية (A/54/L.73) يمثل معلماً، ليس لتيمور الشرقية فحسب، بل للأمم المتحدة أيضاً: فبالنسبة لتيمور الشرقية، تمكن شعب تيمور الشرقية أخيراً، بعد ٣٤ عاماً، من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال؛ وبالنسبة للأمم المتحدة، تم بفضل جهود السيد كوفي عنان، الأمين العام، وممثليه، السيد جمشيد ماركر، والسيد إيان مارتين، التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول داخلياً لمسألة تيمور الشرقية - وهو حل يجدر بي أن أقول إن كثيرين اعتقدوا أن من المستحيل التوصل إليه.

وتستطيع إندونيسيا والبرتغال أن تعربا أيضاً عن ارتياحهما لتمكنهما، من خلال عملية التفاوض، من التوقيع على اتفاق ٥ أيار/ مايو، ومن إتاحة الفرصة للتيموريين الشرقيين بالعمل تجاه تنفيذ ذلك الاتفاق، ليمارسوا حقهم في تقرير المصير. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها هذه العملية، فإن التطور الرئيسي الذي يلاحظ ويلقى الترحيب هو أن سكان تيمور الشرقية، من خلال مشاركتهم الكبيرة في الاستشارة الشعبية، استطاعوا أن يختاروا مستقبلهم بحرية وأن يبدأوا في بناء بلدهم، الذي قد يصبح أول بلد ينضم إلى هذه المنظمة في الألفية الجديدة.

ومشروع القرار المعروف علينا انبثق من الجهود المشتركة بين إندونيسيا والبرتغال، بالتشاور الوثيق مع الأمانة العامة، كما أكد على ذلك للتو زميلي الإندونيسي. وقد شاركت إندونيسيا والبرتغال في تقديمه وهما تشتركان في عرضه معاً على الجمعية العامة اليوم. ويفتح مشروع القرار مرحلة جديدة لتيمور الشرقية، تقع على هذه الجمعية مسؤولية خاصة عن متابعتها: وهي مرحلة انتقال الإقليم إلى الاستقلال. ونحن نحث على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في هذه الجلسة العامة.

تواجه الأمم المتحدة الآن، من خلال إدارتها الانتقالية، المهمة الهائلة المتمثلة في قيادة تيمور الشرقية إلى

الثاني عشر من اتفاقية قانون البحار. ولكن، إذا كان هناك عنصر واحد يستحق التشديد على وجه الخصوص، فإنه سيكون إسهام الاتحاد الرائد في إنشاء مفهوم التنمية المستدامة وتطبيقه اللاحق من خلال المشروعات والسياسات ذات الصلة.

ويعمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة حاليا في أكثر من ١٣٩ بلدا ولديه اتفاقات رسمية للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وكذلك مع البنك الدولي.

وفي المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، الذي عقد في مونتريال، كندا، في عام ١٩٩٦، وجهت الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مجلسها للنظر في السبل التي يمكن أن تزيد بها تعاونها مع الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، قرر مجلس الاتحاد الدولي أن يقترح على الجمعية العامة أن تمنحه مركز المراقب. وفي تشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة، نظرت الجمعية العامة، أثناء دورتها الثالثة والخمسين، في إدراج بند إضافي بشأن منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مركز المراقب. وأرجح النظر في ذلك البند إلى الدورة الرابعة والخمسين.

وفي هذه الدورة، قرر مكتب الجمعية إدراج هذا البند في جدول الأعمال، والنظر فيه في جلسة عامة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقبل بضع دقائق من اعتماد مشروع القرار، أبلغتني الأمانة العامة بأن بعض أعضاء الجمعية العامة يودون التعليق على المشروع.

ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية الأسبوع الماضي، شارك أصحاب مشروع القرار في عملية مفاوضات مطولة تكلفت بالمشروع المعروض علينا.

وتوخيا للصراحة أود أن أقول إن الحل الذي توصلنا إليه ليس أفضل الحلول. إلا أنه حل متفق عليه سيتمخ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مركزا داخل الأمم المتحدة، لأن ذلك الاتحاد قد تخطى في أيار/مايو ١٩٩٩ بعد منحه مركز المراقب في الجمعية العامة، عن مركزه كهيئة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو، بالإضافة إلى ذلك، ينشئ سابقة للمستقبل. فهذا الإجراء يمنع الجلسة العامة من المشاركة في مناقشات لا تنتهي، مثلما حدث هذه السنة، ويضمن

منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مركز المراقب في الجمعية العامة

مشروع القرار (A/54/L.7/Rev.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور ليعرض مشروع القرار A/54/L.7/Rev.2.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية هيئة دولية أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية - في عام ١٩٤٨، بالتحديد - وانبثق من مؤتمر عقده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ومع مرور الزمن تم تحديث القواعد القانونية التي تحكم عمل هذه المنظمة وهي تشكل الآن اتفاقا دوليا يستوفي، وفقا للفقرة ١ (أ) من المادة ٢ من اتفاقية قانون المعاهدات، تعريف المعاهدة.

والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بالتالي، لا يشبه أي هيئة أو كيان أو منظمة أخرى، بل يتمتع بطبيعة خاصة متميزة في تركيبها. وإن أعضاء الاتحاد البالغ عددهم ٧٥ دولة من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأوقيانوسيا، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية، والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، يعتبرون الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية هيئة حكومية دولية قطعاً. وهؤلاء الأعضاء الـ ٧٥ هم المسؤولون في نهاية المطاف عن جميع القرارات التي تعتمدها المنظمة.

ويمكن للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أن يسهم إسهاما إيجابيا في عمل الجمعية العامة من خلال المعلومات والتعليقات البناءة التي يقدمها خبراءه ومن خلال خبرته القيمة في المجالات التي تهم بشكل خاص منظمنا: السلام والنظام العالمي واستخدام الموارد الطبيعية بصورة عادلة ومستدامة إيكولوجيا. وقام الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ودوله الأعضاء، من خلال لجنته المعنية بقانون البيئة، بإعداد مشروع مدونة للسلوك للمتنزّهات عبر الوطنية، كما قام، بطلب من الأمين العام بنشر قائمة للأمم المتحدة بالمتنزّهات الوطنية والمناطق المحمية. وساعد الاتحاد ودوله أيضا على إنشاء وإدارة متنزّهات للسلام في مناطق حدودية متنازع عليها.

وفيما يتعلق بمسألة النظام العالمي، قدم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إسهاما هاما في إعداد الجزء

لدى الاتحاد خبرات ودرايات فنية هائلة فيما يختص بتوفير التعليم البيئي. وإن الدعوة الموجهة إلى الاتحاد للاشتراك في الجمعية العامة بصفة مراقب ستسهل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد في المجالات موضع الاهتمام المشترك وسيقدم بالتالي إسهاما كبيرا في أعمال المنظمة. والاتحاد الأوروبي يؤيد كل التأييد مشروع القرار المقترح.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الشواغل القانونية المتصلة بالهيكل الفريد المنصوص عليه بفضل النظام الأساسي لذلك الاتحاد. وبينما يقوم الاتحاد العالمي للحفاظ بدور هام ذي صلة بأعمال الجمعية العامة في مجال الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية - وهذا أمر ينبغي الاعتراف به - فإن المعيار المبين في المقرر ٤٩/٢٦ لمنح مركز المراقب في الجمعية العامة يظل ساريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار  
A/54/L.7/Rev.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار  
A/54/L.7/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.7/Rev.2 (القرار  
١٩٥/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يود الكلام لتعليق موقفه بشأن القرار الذي اعتمدتوا. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة برغرون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر تأييد بلدي الأكيد لأعمال الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. إننا نؤيد كل التأييد منحه مركز المراقب في الجمعية العامة ونعتقد أن الجمعية العامة اتخذت اليوم القرار المناسب.

أن تجسد المنظمات والبلدان المهتمة بالأمر محفلا تعرض فيه حججها المؤيدة للمنظمات الحكومية الدولية التي تود قبولها كمراقبين في الجمعية العامة.

ختاما أود أن أعرب عن أعمق مشاعر الامتنان للدول صاحبة مشروع القرار، نظرا لتعاونها القيم وسخائها وتفهمها، وهذا ما يسر التوصل إلى حل للمشكلة. كما أود أن أشكر وفود البلدان الأخرى التي جعلت من الممكن، بطريقة أو بأخرى، أن نعرض بالنيابة عن جميع أصحاب مشروع القرار ومن بينهم الآن اليابان ولكسمبرغ - مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.7/Rev.2. وأرجو أن يعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إنه ليشر فني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة منح مركز المراقب للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية. وهذا البيان يحظى أيضا بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن النرويج، البلد المنتسب إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويقدم الاتحاد الأوروبي كل الدعم لأعمال الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية الذي يعرف أيضا باسم الاتحاد العالمي للحفاظ، وهو واحد من أقدم المنظمات عبر الوطنية التي تركز جهودها في العالم لتعزيز الاستغلال المنصف للموارد الطبيعية والحفاظ عليها. والمهام التي يضطلع بها ذلك الاتحاد وأهدافه الرئيسية تعزز وتكمل على نحو مفيد ما يتم من أعمال تحت رعاية الأمم المتحدة لتشجيع الحفاظ على سلامة الطبيعة وتنوعها من خلال استغلال الموارد الطبيعية استغلالا منصفًا ومستدامًا من الناحية البيئية.

وتشمل أنشطة الاتحاد المتعددة الأوجه اتخاذ تدابير لإنقاذ الأنواع المهددة بالانقراض والتعاون مع المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء متنزهات طبيعية وغير ذلك من المناطق المحمية، وتقييم حالة النظم الإيكولوجية. ويضطلع الاتحاد بدور مستشار فني رئيسي للاتفاقية المتعلقة بالتجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض، والاتفاقية التنوع البيولوجي. وتتوفر

٧٥ الأعضاء في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية برنامجا قويا للاستدامة.

ويجب علينا أن نعترف بالدين المترتب علينا اليوم للعديد من المسؤولين والخبراء الذين عملوا جاهدين في الجمعيات العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمؤتمر العالمي للمحافظة على الطبيعة والمجلس التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بالإضافة إلى الاتحاد السويسري، الذي كان أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والذي يستضيف حاليا مقر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ وللجان الخبراء التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمديرة العامة الحالية ومن سبقوها من المدراء العاميين السابقين. فيفضل ما تحلوا به من بُعد نظر وما اضطلعوا

إلا إنني أجد لزاما علي أن أوضح موقف بلدي بشأن الطريقة التي عرضت بها التعديلات الإجرائية على مشروع القرار هذا. لقد كنا مستعدين للنظر فيها عندما تدرج في مشروع قرار منفصل يتناول القضايا الموضوعية الكامنة في هذه العناصر. وكانت معارضتنا لطبيعة هذا الإدراج هي السبب في سحب وفدي مشاركته في تقديم مشروع القرار هذا.

ختاما، أود أن أرحب بالاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في الجمعية العامة. ونحن نتطلع إلى اشتراكه في أعمالنا في السنوات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت.

ووفقا للقرار الذي اعتمدتوا، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد بغوات - سنغ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن السيدة يولندا كاكابادسي، رئيسة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ووزيرة البيئة في إكوادور، وبالنيابة عن السيدة ماريتا كوخ - فيزير المديرية العامة للاتحاد، أود أن أشكر الجمعية العامة على القرار الذي اتخذته بمنح الاتحاد مركز المراقب في الجمعية العامة.

والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يشعر بالامتنان لوفدي الجمهورية الدومينيكية وإكوادور على تقديمهما هذا البند إلى الجمعية العامة، في السنة التي صادف فيها مرور الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الدولي. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا للدول الأعضاء التي شاركت في تقديم هذا القرار على ما محضته من تأييد وثقة لعمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

قبل خمسين سنة كانت فكرة التنمية المستدامة منتشرة، إلا أنها لم تجد تعبيراً عنها في السياسة العامة للمنظمات الدولية. وقد أقدمت الجمهورية الفرنسية، مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والعديد من الدول الأخرى والوزارات الحكومية المعنية بالطبيعة، على إنشاء ما يطلق عليه الآن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في فونتين بلو. وقد طورت الدول الـ

به من عمل جاد، أصبح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية منذ ١٩٦٢ ولا يزال السلطة المسؤولة عن إعداد قائمة الأمين العام بالمناطق المحمية، وعن توفير خدمات الخبراء للمؤتمرات وتوفير الخبرة الفنية للتنمية المستدامة في جميع مناطق العالم.

وبرنامج حدائق السلام الذي وضعه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يساعد على تعزيز العلاقات الودية بين الدول المجاورة من خلال إنشاء حدائق مشتركة على طول الحدود بينها. ويجري العمل اليوم من أجل إقامة ما يربو على ٧٥ حديقة من هذه الحدائق. واضطلع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بالدور الرائد في نشر مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجيته العالمية للمحافظة على الطبيعة، التي أطلقها في عام ١٩٨٠.

واليوم يوجد لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ٤٣ مكتبا في مختلف أنحاء العالم. وسيتشرف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بتوفير تحليلاته وبحوثه المستندة إلى الخبرة الفنية بشأن بنود معروضة على الجمعية العامة وبتقديم تعاونه الكامل في عمل الجمعية العامة المتعلق بشتى الأنشطة. وعلى سبيل المثال، نظم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، هنا في المقر وبالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة، حلقة عمل تتعلق بالقانون الدولي البيئي.

وإنه لما يشرف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ويسعده أن يقبل دعوة للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.